في الوقت أم لا وان بقي بعد تلبسه بالسفر دون ما يسع ركعة فلا قصر لانها حتم
فاية حضر فتدبر فسالت لك السايل هو عمر اهم هذه الامور جمعه
باعتبار ان الجمع نوعان جمع سفر وجمع مطر والثالث القصر فسقط اعتراض
قل بقوله لو قال الاعمريتي لكان اولى لقرض صحيح هذا من الشروط
الزايدة على المتن فكان ينبغي ان يذكره معها الا ان يقال هو داخل في قوله
في غير معصية وخرج به ما لو سافر بلا غرض صحيح كان سافر لمجرد التنفل
في البلاد فانه لا يقصر المكتوبة خرج المنذورة والنافلة امامالة
في غير معصية اعلم ان المسافر العاصي على ثلاثة اقسام عاص بالسفر
بان يكون سفره حراما كان سافر لقطع الطريق او للزنا وعاص في السفر
كمن زنا وهو قاصد الحج مثلا وعاص بالسفر في السفر وهو من انشاه طاعة
ثم قلبه معصية كان قصد الحج ثم اعرض عنه ونوى قطع الطريق فالثاني
له القصر وله كلام والاول والثالث لا يقصران قبل التوبة فان تابا قصر
الثالث مطلقا والاول ان بقي من سفره مرحلتان فاكثر تنزيلا لهما توبته
منزلة ابتداء سفره وفارق الثالث باعتبار اول سفره ولو شرك بين
معصية وغيرها كان سافر للتجارة وقطع الطريق فله يقصر تغليبا للمانع وهو
المعصية ه كسفر تجارة في غير اكفان الموتى والاكره كسفر منفردا
لا سيما بالليل هذا مالم يامن بالله تعالى كبعض الصالحين فانه لا كراهة فيه
ويكره سفر اثنين فقط لكن الكراهة فيهما اخف واذا بعد عن الرفقة الى حد
لا يلحقه غوثهم فقال عج هو كالوحدة كما هو ظم وقال م رو سم لا يكون كالوحدة
اما العاصي بلوصورة كان هرب الصبي من وليه فله يقصر ولو خرج
لجهة معينة تبعا لشخص لا يعلم سبب سفره او لتنفيذ كتاب لا يعلم
ما فيه فالمتجه الحاقه بالمباح فالشرط ان لا يعلم كون السفر معصية نعم
له بل عليه التيمم اي في النقد الحسي فيصح تيممه مع وجوب الاعادة كما نقله
في الشرح بمرض فانه لا يصح تيممه قبل التوبة على المعتمد فاول سفره
محل توبته هذا ان انشاه معصية والا فله الترخص من حين التوبة كما
وان بقي دون مرحلتين نظرا لاوله واخره وهو الطاعة كما تقدم
ان يثقب نفسه او دابته اي او يحملها ما لا تطيق حمله على الدوام او يضربها

فوق

فوق العادة او على العادة وكانت تقبانة او بخسها مطلقا ه
سير يومين اي مع اعتبار المعتاد من النزول والاستراحة والاكل والصلاة
سير الاثقال اي الابل المحملة او ليلتين معتدلتين او يوم وليلة وان
لم يعتدله وهذا تحديد للمسافة بالزمان واشار المهم لتحديدها بالمساحة
بقوله ستة عشر فرسخا ولو ظنا بالاجتهاد ومحله نصب في كلام المصنف تكون
ورفع ضرا عن هي في كلام الشيخ وعدد بعضهم صحيحا وقال بعضهم محله ما لم
يستوعب مع المتن فانه حكم الشيء الواحد فلا عيب ولو قطع المسافة الى ارض
غاية ه المنسوبة لبني هاشم وهم العباسيون وقت خلافتهم لا هاشم
نفسه الذي هو جدهم وجد النبي صلى الله عليه وسلم او المنسوبة فيه
نظر واضح الا ان يراد به باعتبار المسافر وهو من فايتة السفر فتامله قل
وتقضي فايتة سفر قصر اي مقصورة كاصل النية يستفاد منه انه
لا بد ان تقترن بجميع اجزاء التكبير كنية الفرضية اه ويشترط التحرز عن منافي
نية القصر هذا من الشروط الزايدة فكان ينبغي ان يذكرها معها ه لا تشترط
استدامة نية القصر في كرا اما حكما فيشترط كما مر انه نواه اي القصر
ثم قام ناويا الاتمام علم منه انه لا يكتفي بالنية السابقة ولا يلزمه
بها الاتمام وهو كذلك وعبارة قل فلا تكفي نية الاتمام قبل قعوده ولا يلزمه
بها الاتمام ه اي لان ما وقع في لاع لاغ فلا يعتد به بمقيم لو حال بمتم كان
اشمل وهو كذلك في بعض النسخ ولو نوى القصر خلف متم انقلبت صلاته
ولغت نية القصر هذا ان كان مسافرا والا فلا تنعقد فان اقتدى به
اي باحدهما اعني المقيم او من جهل سفره او احدث هو اي المأموم
تلك السنة هو جواب بالحكم وهو لا يكفي عن الكثرة فكان حقه الجواب ان
يقال لانه التزم الاتمام بربطها بالمتم وانما ارمى نقرض له هذا لا ينفي
انه منقول لان المهم انما نفي رويته فقد وافق بحثه المنقول او غيره
كان رعف بثلثي العين وهو دم يخرج من الانف وشمل اللامه القليل
والكثير لانه من دم المنافذ وهي مختلطة بالجنبي فلا يعفى عنها مطلق
على معتمد ر متماخرج ما اذا استحلف قاصرا اتم المحلوف به
وان لم ينو او الا تعدا لانهم مقتدون بحكما فقول المتن ان لا يتم بمقيم